

## ٥ - الحديث الخامس «الابتداع في الدين مردود»

عن ام المؤمنين عائشة (رضي)، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ» رواه البخاري ومسلم، وفي رواية لمسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ»

### ٢ - مكانته عند العلماء :

- \* قال الشاطبي: هذا الحديث عده العلماء ثلث الاسلام، لأنه جمع وجوه المخالفة لامره ﷺ، يستوي في ذلك ما كان بدعة أو معصية. (١)
- \* وقال احمد بن حنبل: اصول الاسلام على ثلاثة أحاديث: حديث الاعمال بالنية و«من أحدث في أمرنا...» و«الحلال بين» (٢)
- \* وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث احد الأحاديث الاركان من اركان الشريعة، لكثرة ما يدخل تحته من الأحكام. (٣)
- \* وقال النووي: وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ؛ فانه صريح في رد كل البدع والمخترعات، وهو مما ينبغي حفظه واستعماله في ابطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به. (٤)
- \* وقال ابن رجب: هذا الحديث اصل عظيم من اصول الاسلام (٥)

(١) الاعتصام / ج ١ / ص ٦٨ .

(٢) الاشباه والنظائر ص ١٠ .

(٣) احكام الأحكام ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٤) شرح صحيح مسلم ج ١٢ ص ١٦ .

(٥) جامع العلوم ج ١ ص ١٢٨ .

\* وعده اسحاق بن راهويه والحاكم من اصول الدين والأحاديث، وانه جمع أمر  
الآخرة كله كما روى عن أبي عبيد<sup>(١)</sup>

### ٣ - سنده وألفاظه :

\* الفاظه مختلفة كثيراً، لكنها متقاربة في المعنى، فمنها: لفظ من احدث في ديننا  
«بدل في امرنا»، وفي لفظ «ماليس فيه «بدل منه»، وفي لفظ: «اياكم ومحدثات  
الأمور، فان كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»، وفي لفظ: «وشر الامور  
محدثاتها»<sup>(٢)</sup> وبلفظ: «من صنع في امرنا - وبدون هذا -، وفي لفظ: «من صنع في  
امرنا شيئاً ما...»<sup>(٣)</sup> وبلفظ: «اياكم والمحدثات فان كل محدثة ضلالة»<sup>(٤)</sup>،  
وبلفظ: «ومن ابتدع بدعةً ضلالةً، لا يرضاها الله ورسوله كان عليه مثل آثام من  
عمل بها...»<sup>(٥)</sup>.. وبلفظ: « من أحدث حدثاً او آوى محدثاً فعليه لعنة الله»<sup>(٦)</sup>.

### ٤ - شرح الحديث

أ ( البيان اللغوي :

- \* من أحدث: ابتدع واخترع شيئاً لم يكن في زمن النبي ﷺ. <sup>(٧)</sup>
- \* في امرنا : في ديننا، كما ورد في رواية بهذا اللفظ، اي ما شرعه الله ورسوله  
واستمر العمل به .
- \* فهو ردّ : مصدر بمعنى اسم المفعول، اي : مردود، وقال النووي : باطل غير  
معتد به <sup>(٨)</sup>

(١) جامع العلوم ج ١ ص ١٢ .

(٢) السابق ص ١٢٨ ، ١٢٩ ومفتاح الجنة للسيوطي ص ٨٠٧ .

(٣) جامع العلوم ج ١ ص ١٢ .

(٤) جامع العلوم ج ١ ص ١٢ .

(٥) الترغيب ج ١ ص ٨٧ . (٦) نيل المرام ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٧) قال الدكتور صبحي الصالح: الحدث مرادف للبدعة وكلاهما نقيض السنة .

(٨) شرح مسلم ج ١٢ ص ١٦ .

\* من عمل عملاً : سواء أحدثه هو أو تبع فيه غيره ، وهذه الرواية أعم من الأولى ، قال في لسان العرب : فهو أمر رد : اذا كان مخالفاً لما عليه السنه ، وهو مصدر وصف به .

\* ما ليس منه : مما ينافيه ، ولا يشهد له من قواعد الشرع ، وأدلته العامة .<sup>(١)</sup>

ب) المعنى الاجمالي : ان الله سبحانه قد اكمل بنيان الشريعة ، وأتم نعمته على المسلمين ، ولم يبق من خير الا ارشد إليه ، وأوضح معالمه وسبيله ، ولا من شر إلا بيّنه كذلك وحذّرنا منه ، ومامات عليه السلام حتى تركنا على المحجة البيضاء الواضحة التي لا يزيغ عنها الا هالك ، سواء في مجال العبادات او المعاملات ، ومع ذلك فانه عليه السلام ، لا يريد من المسلم ان يجمد ولا يجتهد كما لا يريد منه ان يعطل عقله ، وان لا يراعي المتغيرات وعوامل النماء الحضاري ومظاهر التطور العمراني ، ولا سيما في مجال المعاملات والأمر العادية ، بل يريد منه أن يجعل تفكيره منضبطاً بقواعد الشريعة وأدلتها ، مبيّناً له : ان أي قول او سلوك او معاملة او فكرة او فلسفة او رأي او نظام تعامل لا يكون مستنداً الى نص شرعي او اصل شرعي عام فانه باطل وغير معتبر ، فضلاً عن أنه مخل بالشريعة ، ضار بالامة ، مهما بدا للبيان بمظاهر خادعة .

وبحسن هنا ان أضيف ما قاله الدكتور صبحي الصالح في تصويره لظروف ومبررات تقرير هذا المبدأ : والمدينة المنورة كانت أحرص البلاد على السنة ، حتى سميت : «دار السنة» ، وفي جنباتها بدأ مفهوم السنة يأخذ شكلاً سياسياً واجتماعياً الى جانب الشكل الديني الأساسي ؛ فالرسول عليه السلام يصرح بأن من أحدث في المدينة حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين<sup>(٢)</sup> ، ثم انتقل الى المجال الاوسع ، حتى صار يُحشى من الحدث ، ليس في المدينة وحدها ، بل في الاسلام كله ، فوضع المبدأ العام الشامل ، بقول النبي عليه السلام : «شر الامور محدثاتها» ، وقوله : « من احدث . . . الخ »<sup>(٣)</sup> .

(١) من شرح ابن علان/ على هامش الاذكار ص ٣٦٢ .

(٢) نقله عن الاعتصام ، والبخاري .

(٣) علوم الحديث ومصطلحه ص ٧ .

## ٥ - تفصيل القول في البدعة والابتداع .

أستطيع القول بأنه لم يكن لحديث نبوي ما لهذا الحديث «برواياته المختلفة»، من آثار في حياة المسلمين السياسية والاجتماعية، في جميع العصور؛ فقد انقسم الناس على أساسه إلى فريقين منذ العصر الأول ، ولا زالوا منقسمين، فريق يرى: انه لا خير في الابتداع مطلقاً، حتى ولو كان بطريق القياس أو الاستحسان أو الاجتهاد عموماً، وان الخير كل الخير في الاتباع والاقتداء، سواء فيما هو من العبادات والعقائد، او فيما هو من الأمور العادية، بناءً على ان هذه الأمور لا تنفصل عن المفهوم الديني والجانب التعبدية .

وأن آية إضافة «حتى ولو كان المنخل!»<sup>(١)</sup> تعتبر محلّة بالدين، ومنافية لكماله، وافتتاتاً عليه، واتهاماً له بالنقص، وضلالة في النار؛ وفريق آخر: يرى أن كمال الشريعة لا يتمثل في استيعاب جميع قضايا الحياة بالنصوص الجزئية الخاصة، وإنما في مرونة هذه الشريعة، وروحها العامة، وقواعدها الكلية القابلة للتطبيق على جزئيات كثيرة في كل الظروف ومقتضيات الحياة، وهذا الفريق لا يرى في حديث الابتداع عقبة في سبيل الاصلاح والتقدم والتجديد، وإضافة ما تلزم إضافته من الأحكام الاجتهادية - ضمن قواعد التشريع العامة - ويتعاملون معه: إما بالتخصيص أو التأويل، متمسكين بنصوص أخرى يرون انها مخصصة لعموم هذا الحديث ومقيدة لاطلاقه؛ ولهذا فإنني سأتناول موضوع البدعة من جوانبه المختلفة، والقى الضوء على معنى البدعة، وماخذها، ومنشأها، وحكمها، وأنواعها، وآراء الناس قديماً وحديثاً حولها، ثم نخلص بعد ذلك كله إلى رأي جامع نراه اقرب الى المعقول والمنقول والله والموفق .

(أ) تعريف البدعة :

البدعة لغة: ما فعل على غير مثال سابق، ومنه قوله تعالى: «قل ما كنت بدعاً من الرسل» .

(١) قالت عائشة (رضي): لم يكن في زمن النبي مناخل / قوانين الاحكام لابن جزى ص ٢٠ .

أما البدعة شرعاً: ففيها أقوال كثيرة، وانني مورد أهمها لتكوين فكرة واضحة عن مجمل الاتجاهات حول هذا الموضوع، ولا ريب في ان التعريف يحمل دائماً في مضمونه وجهة نظر خاصة.

١ - \* قال في إحكام الأحكام: قد منعنا احداث ماهو شعار في الدين، مثاله: ما أحدثه الروافض، من عيد ثالث، سموه: عيد الغدير<sup>(١)</sup>.

٢ - \* وقال المناوي: الحدث في الدين بعد الاكمال، وما استحدث بعد النبي من الأهواء، وقيل: اسم من ابتدع الشيء: اخترعه وأحدثه، ثم غلبت على مالم يشهد الشرع لحسنه، وعلى ما خالف اصول اهل السنة والجماعة في العقائد، وهو المراد بالحديث، وفي موضع آخر: البدعة مالم يكن في زمن النبي، وما كان في خلاف ما امر الله به ورسوله<sup>(٢)</sup>.

٣ - \* قال مصطفى عمارة على هامش الترغيب: هي كل شيء ظهر بدون نص او اجماع او قياس<sup>(٣)</sup>.

٤ - \* وقال صاحب المنار على هامش « تحقيق معنى السنة»: لا يشترط في تحقيق البدعة: ترك شيء من السنة، فكل ما أحدثه الناس: من قول وعمل في الدين وشعائره، مما لم يؤثر عنه عليه السلام، وعن اصحابه فهو بدعة وضلاله<sup>(٤)</sup>.

٥ - \* ووضع السيد سليمان الندوي قاعدة لتمييز البدعة من السنة على النحو التالي: كل أمر وجدناه معمولاً به في ذلك العصر - عصر الرسول وخلفائه الراشدين - علمنا انه من الدين ويقال له سنة، وكل ما حدث بعده، عرفنا انه دخيل في الدين، ويسمى بدعه<sup>(٥)</sup>.

٦ - \* وقال علّال الفاسي: هناك أشياء لم يفعلها النبي عليه السلام، لانها لم تكن موجودة في عصره، ولا أسبابها قد تهيأت، وهي من مظاهر التطور في العلم والحضارة، فلا يمكن ان تعتبر خارجة عن السنة، ولكن تعرض على قواعد

(١) ج ١ ص ١٥٩ . (٢) فيض القدير / ج ١ ص ٨٤، ٨٣.

(٣) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٧٨.

(٤) تحقيق معنى السنة . لسليمان الندوي / ص ٢٢

(٥) السابق ص ٢٤.

الشرعية، فما وافقها قبل وما عارضها رفض، وذلك مجال الاجتهاد الذي لا ينقطع ابداً، لانه تطبيق القواعد الشرعية على جزئيات الأحداث التي لا تنتهي<sup>(١)</sup>، وتابع قائلاً: اما البدعة شرعاً، فقد نحا الفقهاء فيها وجهتين مختلفتين، فمنهم من يطلقها على كل ما أحدث بعد النبوة - شرعي او عادي - قال: وهذا الوجه هو مسلك السلفيين المصلحين، وعليه بنى الشاطبي كتابه «الاعتصام»، ومنهم من حمل البدعة على كل ما وقع بعد عصر النبوة ولو كان حسناً، وعلى ذلك جرى العز بن عبد السلام، وتابعه قوم اخرون<sup>(٢)</sup>.

٧ - \* وقال مؤلفا نبيل المرام: ما اخترع مما لا يشهد له اصل<sup>(٣)</sup>.

\* وأرى في نهاية هذا الاستقراء لوجهات النظر المختلفة في تعريف البدعة: ان أورد تعريف الشاطبي مفصلاً: طريقة في الدين، مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله، أو يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية.

ثم قال: وانما قيدت بالدين، لانها فيه تخرع، واليه يضيفها صاحبها، ولانها لو كانت مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تسم بدعة، كاحداث الصنائع، ووصفها بالاختراع على اعتبار: انها لا اصل لها في الدين، فلو كان لها اصل لم تسم بدعة، كعلم النحو وسائر العلوم، فانها كلها داخلة في العلم المطلوب: «وقل رب زدني علماً»، وقوله تضاهي: تشابهه، مع المضادة لها من اوجه، ومن ذلك: ١- وضع الحدود، كالاقتصار على صنف واحد في الاكل واللبس من غير علة، ومن ذلك ٢- التزام هيئات معينة، كالذكر بهيئة الاجتماع على صوت واحد، واتخاذ ولادة النبي عليه السلام عيداً ٣- ومنها التزام عبادات معينة في اوقات معينة، لم يوجد لها ذلك التعيين في الشريعة كالتزام صيام يوم النصف من شعبان وقيام ليلته.

فلو كانت لا تضاهي الأمور المشروعة لم تكن بدعة، لانها تصير من باب الافعال العادية. وكل ما اخترع من الطرق في الدين، مما يضاهي المشروع، ولم يقصد به التعبد فليس ببدعة، كالمغارم الملزمة على الأموال بنسبة معينة، مما يشبه فرض

(١) مقاصد الشريعة الاسلامية/ ص ١٨٢

(٢) مقاصد الشريعة الاسلامية/ ص ١٨٤ (٣) ج ٢ ص ٢٠٧.

الزكاة، وكاتخاذ المناخل.

وإذا ترك ما لا بأس به حذراً مما به البأس، فذلك ليس بدعة، بل هو من التقوى،  
وكتارك المتشابه حذراً من الحرام، وان قصد بالترك التدين صار بدعة<sup>(١)</sup> والآن، ارى  
ان أعيد هذه التعريفات موجزة لتسهيل ملاحظتها ومقارنتها بعضها ببعض:

- ١ - احداث ماهو شعار في الدين
- ٢ - ما استحدث بعد النبي من الأهواء
- ٣ - ما لم يشهد الشرع لحسنه
- ٤ - ما خالف اصول اهل السنة في العقائد
- ٥ - ما لم يكن في زمن النبي «ص».
- ٦ - ما كان في خلاف ما امر الله به ورسوله
- ٧ - ما ليس عذء نص او اجماع او قياس
- ٨ - كل ما أحدث من قول وعمل في الدين وشعائره مما لم يؤثر عن الرسول والصحابة
- ٩ - كل ما حدث بعد عصر الرسول والخلفاء الراشدين
- ١٠ - «ما اخترع مما لا يشهد له أصل».
- ١١ - طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بها التعبد، او ما يقصد  
بالشرعية.

وإذا اردنا استخلاص نتيجة من هذه التعريفات، قلنا: انها ترجع الى اتجاهين  
رئيسيين:

- الأول: اطلاق البدعه على مفهومها اللغوي والشرعي: كل ما احداث بعد النبي ﷺ سواء كان  
من العقائد او من العبادات او من العادات . . .
  - الثاني: وضع قيود لمسمى البدعة، وهي كلها ترجع الى قيود الشاطبي رحمه الله.
- ب - معيار الابتداع:

لعله مما يزيد مفهوم البدعة وضوحاً ان نتعرض لبعض المعايير التي وضعت  
للبدعة:

\* الشاطبي: ان وجود المعنى المقتضي، مع عدم التشريع، دليل على قصد الشارع

(١) الاعتصام / ج ١ ص ٣٦-٤٣ - ومقاصد الشريعة لعلال الفاسي. ١٨٣

الى عدم الزيادة على ما كان موجوداً من قبل، فإذا زاد الزائد ظهر انه مخالف  
لقصد الشارع. (١)

\* ابن تيمية: كل ما يحدث في العبادات المشروعة من الزيادات غير المشروعة،  
ففعل هذه الزيادات والمداومة عليها بدعة وضلالة من وجهين: ١ - من حيث  
الاعتقاد بان ذلك مشروع مستحب. ٢ - من حيث المداومة على ما لم يداوم  
عليه النبي عليه السلام. (٢)

\* قال ابن دقيق العيد: ان ضبط مفهوم البدعة بقوانين وضعها السابقون، لم  
يحصل، ولذا فانه من المشكلات القوية، وقد تباين الناس في هذا الباب تباينا  
شديداً، والتباين يرجع الى أنه: هل المقصود: ادراج السيء المخصوص تحت  
العمومات، او طلب دليل خاص على ذلك الشيء الخاص (٣)

\* قال الشافعي (رضي): ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم: ان يقول الا من جهة علم مضى قبله مثل: الكتاب والسنة والاجماع  
والاثار والقياس بشروط (٤)

\* من القواعد المسلمة في جميع الاديان: ان احسن العصور لكل دين انها هو عصر  
صاحب الدين، ثم عصر خلفائه واصحابه، ثم يطرأ عليه الضعف شيئاً فشيئاً،  
وتحتلظ فيه الأمور الدخيلة المنافية لروحه وتعاليمه (٥)

\* الشاطبي علل البدعة في موضع من الموافقات بقوله: ان السلف الصالح من  
الصحابة والتابعين لم يخوضوا في هذه الاشياء .. مع انهم كانوا أعلم بمعنى  
العلم المطلوب (٦)

\* قال العز بن عبد السلام: الطريق في معرفة البدعة: ان تعرض عنى قواعد  
الشريعة ... الخ (٧)

(١) الموافقات ج ٢ ص ٣٠٦.

(٢) مجموعه الرسائل الكبرى ص ٢٤٧.

(٣) الاحكام ج ١ ص ١٦٠.

(٤) الرسالة ص ٢٢١. (٥) تحقيق معنى السنة ص ٢٤.

(٦) الموافقات ج ١ ص ٢٢.

(٧) قواعد الاحكام ج ٢ ص ٢٠٤.

## جـ - تطبيقات على الحديث :

ويزداد امر البدعة وضوحاً، حينما نتعرف على كيفية التعامل مع المحدثات في عصور مختلفة، ولاشياء اوضح دلالة من التطبيق :

- ١ - \* عن عمرو بن زرارة، قال : وقف عليّ عبدالله بن مسعود، وانا أقصر، فقال : يا عمرو، لقد ابتدعت بدعة ضلالة، أو إنك لأهدى من محمد واصحابه، قال عمرو: فرأيتهم تفرقوا عني، حتى رأيت مكاني ما فيه أحد. (١)
- ٢ - \* قال ابن مسعود: الاقتصاد في السنة أحسن من الاجتهاد في البدعة. (٢)
- ٣ - \* روي عن غضيف بن الحارث الشمالي، قال: بعث إليّ عبد الملك بن مروان، فقال: يا ابا سليمان: انا قد جمعنا الناس على امرين فقال: وما هما؟ قال: رفع الايدي على المنابر يوم الجمعة، والقصص بعد الصبح والعصر، فقال: أما إنها أمثل بدعتكم عندي، ولست بمجيبكم الى شيء منها، قال: لم؟ قال: ما احدث قوم بدعة الا رفع مثلها من السنة، فتمسكُ بسنة خير من احدث بدعة. (٣)
- ٤ - \* قال ابن مسعود: «اتبعوا ولا تبدعوا، فقد كفيتم». (٤)
- ٥ - \* اعتبر الشاطبي ابحاث الفلاسفة، وتعمقهم فيها لافائدة عملية منه، من البدع. (٥)
- ٦ - \* قال الغزالي: قواعد الطريقة الصوفية عشر . . . الرابعة منها: العمل بالاتباع لا الابتداع، والكامل المتبع هو السني، لا الشيعي، ولا المعتزل، ولا المبتدع. (٦)
- ٧ - \* قال الشاطبي: الاستحسان لا يكون الا بمستحسن، وهو إما العقل او الشرع . . . واستحسان العقل للدليل شرعي، لا يعد استحسانا، لرجوعه

(١) رواه الطبراني في الكبير باسنادين احدهما صحيح/ نقلأ عن الترغيب ج ١ ص ٨٩.

(٢) تمييز الطيب من الخبيث / ص ٢٨.

(٣) رواه احمد والبخاري عن الترغيب ج ١.

(٤) تمييز الطيب من الخبيث / ص ٨. (٥) الموافقات ج ١ ص ٢٢.

(٦) المنقذ من الضلال ص ١٠٢.

الى الادلة ، وان كان بغير دليل فذلك هو البدعة التي تستحسن. (١)  
٨ - \* بدع حصلت في زمنه، عليه الصلاة والسلام، وشدد النكير عليها: نيه عن التبتل والرهبانية.

- وانكاره على النفر الذين عزموا على أمور، كل على أمر: ترك الزواج، ترك النوم، دوام الصوم، انكاره على من هموا بدخول النار إطاعة لاميرهم، انكاره على قوم بريرة: أن يكون الولاء لهم، وقوله: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل اي ليس موافقاً لقواعد الشريعة، ورد نكاح التحليل، ونكاح الشغار، وانواع من الطلاق مما سماه الفقهاء «الطلاق البدعي»: كطلاق الحائض، وجمع الثلاث في مجلس واحد وفي طهر جامع فيه، الى غير ذلك من الصور.

٩ - \* اعتبار الاحتفال بالمولد النبوي من البدع المحدثه في العصر الفاطمي (٢)  
\* تعتبر الحركة السلفية التي برزت في التاريخ الاسلامي في صور عديدة، وعلى يد رجالات كثيرين، ومن مظاهرها: حركة اهل الظاهر والحركة الوهابية في السعودية، وأنصار السنة في مصر والألبانية - جماعة الشيخ ناصر الدين الالباني - في دمشق، وسلفي الاردن . . . أقول تعتبر تجسيدا حياً لمضمون حديث الباب.

١٠ - \* قالوا وهم يشرحون حديث: عصمة المسلم، وجملة: التارك لدينه بالذات: هو عام في كل مرتد، ويتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة او بغي او غيرهما، كالخوارج. (٣)

١١ - \* عن ابن سيرين، قال: لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى اهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر الى اهل البدع فلا يؤخذ حديثهم (٤)

---

(١) عن أصول التشريع / علي حسب الله / ص ١٩٥ .  
(٢) قد فصلت القول في هذا الموضوع في كتاب مستقل بعنوان: شذرات منيرة في هدي السيرة، وافردت فيه فصلاً لموضوع الاحتفال -  
(٣) شرح مسلم ج ١١ ص ١٦٥ . (٤) شرح مسلم ص ٨٤ .  
(٤) شرح مسلم ج ١ ص ٨٤ .

- ١٢- \* قال الفضيل بن عياض: الزم طرق الهدى، ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين. (١)
- ١٣- \* ما أحدثه الرافضة من عيد ثالث سموه: عيد الغدير (٢)، نسبة الى غدير خم وزيادات حديثه المزعومة
- ١٤- \* ابن عمر «عبدالله» - رضي - اعتبر صلاة الضحى بدعة، لانه لم يثبت عنده فيها دليل ولم ير إدراجها تحت عمومات الصلاة، ومثل ذلك القنوت. (٣)
- ١٥- \* وعبدالله بن المغفل (رضي)، قال لابنه، لما جهر بالبسملة: إياك والحدث (٤).
- ١٦- \* وعبدالله بن مسعود (رضي) لما سمع بقاصّ يجلس بالليل، ويقول للناس: سبحوا كذا وهللوا كذا مرات، وصفه بالابتداع وان فعله ضلالة (٥)
- ١٧- \* عن سعيد بن المسيب (رضي)، انه نظر الى رجل، صلى بعد الاذان من صلاة الصبح، فاكثر الصلاة، فحصبه، وقال: انه لاصلاة بعد النداء الا ركعتين، فانصرف، فقال: يا ابا محمد، اتخشى ان يعذبني الله بكثرة الصلاة؟! قال: بل اخشى ان يعذبك الله بترك السنة. (٦)
- ١٨- \* ان السنة مضت بكراهة افراد رجب بالصوم، وافراد يوم الجمعة بالصوم، ولينتها بالقيام سداً لذريعة اتخاذ شرع لم يأذن به الله: من تخصيص زمان او مكان بها لم يخصه به. (٧)
- ١٩- \* قال ابن حزم: فلما جاء اهل العصر الرابع تركوا ذلك كله «أي البحث عن الحكم في القرآن والسنة، وعدم تقليد بعضهم» وعولوا على التقليد الذي ابتدعوه، فاتبع ضعفاء اصحاب «أبي حنيفة، ابا حنيفة، واصحاب مالك مالكا الخ» (٨)

(١) الاذكار ص ١٤٥.

(٢) الاحكام لابن دقيق العيد ج ١ ص ١٥٩

(٣) السابق ص ١٦٠.

(٤) السابق ص ١٦٠. (٥) السابق ص ١٦١. (٦) الفقيه والمتفقه لابن الخطيب البغدادي ج ١ ص

١٤٧.

(٧) اعلام الموقعين ج ٣ ص ١٤٥.

(٨) الاحكام ج ٢ ص ٨٥٥.

- ٢٠- \* كره مالك سجدة الشكر، قال ابن رشد: لانه لم يره من الشرع، لا فرضاً ولا نفلاً<sup>(١)</sup>
- ٢١- \* ومن البدع: الدعاء بهيئة الاجتماع عقب الصلوات، وبصوت واحد.<sup>(٢)</sup>
- ٢٢- \* الفرق المذكورة في حديث: افتراق الامة على ٧٣ فرقة . . هي المبتدعة في قواعد العقائد على الخصوص - كالجبرية، والقدرية، والمرجئة، وغيرها.<sup>(٣)</sup>
- ٢٣- \* وقال الشاطبي في الاعتصام: والبدع تنقسم الى ما هي كلية في الشريعة، كبدعة التحسين والتقييح العقليين<sup>(٤)</sup>. وبدعة: انكار الاخبار السنية، اقتصاراً على القرآن، والى جزئية كبدعة الثوب بالصلاة<sup>(٥)</sup>، والاقامة في العيدين.<sup>(٦)</sup>
- ٢٤- \* ومن البدع ما قاله بعض المتصوفة والباطنية: من ان الاحكام الشرعية انها هي خاصة بالعوام.<sup>(٧)</sup>
- ٢٥- \* قال الشاطبي: حينما يعتقد في سجدة يوم الجمعة: الوصفية اللازمة، وانها جزء اساسي من صلاة الصبح، فوجب ان تبطل.<sup>(٨)</sup>
- ٢٦- \* وقال: ومن ذلك «من البدع»: ان ابن مسعود زجر قوماً سبحوا في المسجد بالحصى واعتبرهم مبتدعين . . ومنها: ان مالكا كره اتباع رمضان بست من شوال ووافقه ابو حنيفة، خوف البدعة، وظن فرضيتها، او ظن انها من رمضان<sup>(٩)</sup>.
- ٢٧- \* وقال: كان مالك يكره كل بدعة ولو في خير<sup>(١٠)</sup>
- ٢٨- \* ومن البدع: التزام المتصوفة بالعزائم - وعدم الاخذ بالرخص - فظاهره: انه بدعة استحسوها<sup>(١١)</sup>.

(١) الموافقات ج ٢ ص ٣٠٦ . (٢) السابق ص ٣٠٥ .  
 (٣) الاعتصام ج ٢ ص ١٩٨؛ ولكن الشاطبي لم يكفرهم ص ٣٧ .  
 (٤) من اقوال المعتزلة .  
 (٥) كقول: الصلاة، الصلاة على الباب، بعد الاقامة - او كما يقال في الشام: على باب المسجد لينة النجار المجاورين: آموها الصلاة. أي: أقيمت .  
 (٦) الاعتصام ص ٥٩ ج ٢ .  
 (٧) السابق ص ٤٤ . (٨) السابق ص ٢٧ . (٩) السابق ص ٢٧ ، ٣٢ .  
 (١٠) السابق ص ٣٤٦ . (١١) السابق ج ١ ص ٢١٤ .

٢٩- \* ومنها: الاهدال من قبل الميقات فقد نهى عنه مالك رحمه الله، ولو من المدينة، وحينها جادله الرجل الذي افتاه بذلك بقوله: واي فتنة هذه؟ انها هي اميال أزيدها؟ قال: وأي فتنة اعظم من أن ترى انك سبقت الى فضيلة قصر عنها الرسول صلى الله عليه وسلم (١).

٣٠- \* قال ابو عبدالله محمد بن ابي القاسم المالكي: الجهر بالبسملة بدعة (٢)

٣١- \* قال النووي في منهاج الطالبين: الطلاق سني وبدعي، ويحرم البدعي وهو ضربان طلاق في حيض ومسوسة (٣).

٣٢- \* وقال الشاطبي: وقع سؤال عن قوم يتسمون بالفقراء، يزعمهم انهم سلكوا طريق الصوفية، فيجتمعون في بعض الليالي، ويأخذون في الذكر الجهوري على صوت واحد، ثم في الغناء والرقص الى اخر الليل، هل هذا صحيح؟ فوقع الجواب بان ذلك من البدع المخالفة لطريق الرسول عليه الصلاة والسلام (٤).

٣٣- \* قال الدكتور محمد محمد ابو شهبة: واما ما يفعله بعض الناس في احياء ليلة النصف من شعبان، بقراءة سورة يس ثم الدعاء بالدعاء المشهور، ثم صلاة ركعتين بنية طول العمر ثم ركعتين بنية رفع البلاء، ثم اخريين بنية الاستغناء عن الناس، فهي بدعة سيئة لا اصل لها في الاحاديث واثار السلف من الصحابة والتابعين (٥).

٣٤- \* الاحتفال بليلة الاسراء والمعراج، ذكر الشيخ عبدالعزيز بن باز، بانه بدعة (٦).

ونحن بدورنا اذا تأملنا هذه الامثلة، المأخوذة من عصور مختلفة، أمكننا ان نردها الى الاسباب التالية:

١ - مخالفة المشروع، بالزيادة، أو بتغيير الصفة: «مداومة، التزام هيئة، التزام زمان او مكان».

(١) السابق ص ١٣٢. (٢) السابق ص ٢٥٦.

(٣) ص ١١٨

(٤) - نقلاً عن مجلة الوعي الاسلامي / عدد ١٤٨ / السنة ١٣/١٩٧٧م / ١٣٩٧ هـ.

(٥) عن مجلة رابطة العالم الاسلامي / العدد ٧ / سنة ١٣٨٩/٧ هـ / ص ١١.

(٦) عن مجلة رابطة العالم الاسلامي / العدد ٦ / سنة ١٣٩٠/٨ هـ / ص ٥١.

- ٢ - الرغبة في سد الذريعة أمام إيهام أن السنة فرض مستقل او تابع .
- ٣ - لا يوجد مخالفة لشيء مذكور، وانما لأنها لم تكن في عصر النبي والصحابة او الخلفاء الراشدين، او لم يوجد أصل يمكن ارجاعها اليه .
- ٤ - عدم ثبوت الدليل المستدل به .
- ٣٥ - \* عد الشوكاني تقليد الفقهاء من أئمة المذاهب بدعة، من حيث ان التقليد: هو قول الغير من غير حجة وهذا محدث ص ١٩ من كتابه: القول المفيد .
- د - ما يستند اليه المتشددون في امر البدع .

- ١ - التمسك بظواهر روايات احاديث البدعة، والقول بأنها وردت مطلقة من كل قيد، وانها شاملة لكل المخترعات لورودها بصيغة العموم: من أحدث - اسم موصول - وكل محدثة بدعة - وكلاهما من صيغ العموم .
- ٢ - الاخبار من الله تعالى بكمال الشريعة «اليوم اكملت لكم دينكم»، واعتبار كل محدث، منافياً لوصف الكمال هذا، قال الشاطبي: والبدعة حاصلها مخالفة في اعتقاد كمال الشريعة<sup>(١)</sup> .
- ٣ - الذهاب الى ان الابتداع يتضمن اتهام الرسول (ص) والسلف الصالح، ونسبة التقصير اليهم في تبليغ الشريعة، بل خيانة النبي (ص) للدين والأمانة<sup>(٢)</sup> .
- ٤ - الاحتياط لحفظ الدين، فالأديان السابقة، بدأ التحريف فيها بادخال المحدثات فيها. ومن هنا كره مالك رحمه الله البدع حتى في الخير كما سبق ذكره، وذلك سداً للذريعة التغيرات في الدين<sup>(٣)</sup> .
- ٥ - الابتداع من مفسدات الدين، كما ذكر ابن القيم بقوله: ان فساد الدين اما ان

(١) الاعتصام ج ٢ ص ٦٢ .

(٢) قال مالك: من احدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم ان رسول الله ﷺ خان الدين - الاعتصام ج ٢ ص ٥٣ .

(٣) قال الشاطبي: كل عمل اصله ثابت شرعاً الا ان في اظهار العمل به، والمداومة عليه ما يخاف ان يعتقد انه سنة، فتركه مطلوب في الجملة من باب سد الذرائع/ الاعتصام ج ٢ ص ٣٢ .

يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم به - وهذا هو البدع، او يقع في العمل بخلاف الحق وهذا هو اتباع الهوى، فالاول من جهة الشبهات والثاني من جهة الشهوات<sup>(١)</sup>.

٦ - وجود المعنى المقتضى، مع عدم التشريع، دليل على قصد الشارع الى عدم الزيادة على ما كان موجوداً من قبل.<sup>(٢)</sup>

٧ - الابتداء من اهم اسباب التفرق والنزاع والاختلاف المذموم في هذه الامة، كما ورد في احاديث البدعة، فقد قال الشاطبي: ان الايات الدالة على ذم البدعة، وكثيراً من الاحاديث، أشعرت بوصف لاهل البدع، وهو الفرقة الحاصلة، حتى يكونوا بسببها شيعاً مع كونهم مسلمين<sup>(٣)</sup>.

٨ - ان اعتقاد ما ليس بسنة، والعمل بها على حد العمل بالسنة، نحو من تبديل الشريعة<sup>(٤)</sup>.

٩ - ان الابتداء يقوم على اساس التحسين والتقيح العقليين، وليس كل ما يقضي به العقل يكون حقاً، بل يختلط بالهوى والجهل والتقليد، وقال الشاطبي: الاحداث في الشريعة انما يقع:

١ - اما من جهة الجهل ٢ - او من جهة تحسين الظن بالعقل ٣ - او اتباع الهوى، وقال: صاحب البدعة لما غلب عليه الهوى مع الجهل بطريق السنة توهم ان ما ظهر له بعقله هو الطريق القويم، دون غيره، فالمبتدع انما ضل في الادلة، حيث اخذها مأخذ الهوى، لا مأخذ الانقياد تحت احكام الدين<sup>(٥)</sup>.

١٠ - جميع الادلة تشهد بان الضلال، في غالب الامر، انما يستعمل في موضوع يزل صاحبه لشبهة تعرض له، او تقليد من عرضت له الشبهة، فيتخذ ذلك الزلل شرعاً يتعبد به<sup>(٦)</sup>.

١١ - ان طبيعة البدعة من باب مضادة الشارع<sup>(٧)</sup>

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ١٣٦.

(٢) الموافقات ج ٢ ص ٣٠٦.

(٣) الاعتصام ج ٢ ص ١٦٤. (٤) السابق ج ١ ص ٣٤٦.

(٥) الاعتصام ج ١ ص ١٣٤، ١٤٤، وج ٢ ص ٢٩٣.

(٦) الاعتصام ج ١ ص ١٣٩.

(٧) السابق ص ١٤٢.

١٢- المبتدع معاند للشرع - لان الشارع عين لمطالب العبد طرقة خاصة والرسول صلى الله عليه وسلم لم يمت حتى أتى بيان جميع ما يحتاج اليه في أمر الدين والدنيا<sup>(١)</sup>.

١٣- ورود آيات كثيرة، تأولها جماعة من السلف على اهل الاهواء والبدع، اما بعموم اللفظ، او بمعنى الوصف<sup>(٢)</sup>.

١٤- شدة عناية النبي عليه السلام بالتحذير من البدع، بما لزمته التحذير منها في مطلع كل خطبة.

#### هـ - اتجاه المعتدلين في موضوع البدعة:

الاعتدال في مفهوم البدعة ليس قاصراً على العصور المتأخرة، وانما عرف به رجالات من مشاهير العلماء، وفي جميع العصور، حتى في أفضل العصور بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عصر الصحابة (رضي)، واليك بعض الاراء والادلة والتعليقات والتطبيقات في هذا الاتجاه لتكامل امامك الصورة بجانبها، وتكون من هذا الامر الخطير على بصيرة تامة ان شاء الله تعالى:

١ - قال ابن جزري المالكي: كان المتقدمون يذمون البدع على الاطلاق، وقال المتأخرون انها خمسة اقسام: واجب، ومندوب، وحرام، ومكروه، ومباح<sup>(٣)</sup>.

٢ - وهويشير بذلك الى مذهب العزبن عبد السلام: في تقسيم البدعة الى الاقسام المذكورة، قال العز: والطريق في معرفة ذلك: ان تعرض البدعة على قواعد الشريعة، فان دخلت في قواعد الايجاب فهي واجبة، أو التحريم فهي محرمة... وهكذا<sup>(٤)</sup>.

٣ - وقال المناوي: واما ما يحمده العقل ولاتأباه اصول الشريعة فحسن<sup>(٥)</sup>.

٤ - وقال الخطابي: ما كان مبنياً على قواعد الاصول، فليس ببدعة ولا ضلالة.

(١) السابق ص ٤٩ - (٢) السابق ص ٦٨ .

(٣) قوانين الاحكام الشرعية / ص ١٩ .

(٤) قواعد الاحكام ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٥) فيض القدير ج ١ ص ٨٤ .

- ٥ - اورد في لسان العرب رأى ابن الاثير وهو: البدعة بدعتان، بدعة هدى وبدعة ضلالة . . . فما كان واقعاً تحت عموم مانذب الله اليه اورسوله فهو في حيز المدح، ومالم يكن له مثال موجود، فهو محمود، قال: ومن هذا النوع، قول عمر (رضي): نعمت البدعة هذه<sup>(١)</sup>.
- ٦ - وقال المناوي: التحقيق انها (أ) ان كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة (ب) وان كانت مما يندرج تحت مستحسن فهي مستحسنة (ج) والا فهي مباحة<sup>(٢)</sup>.
- ٧ - وقال النووي: المحدثات ضربان، احدهما: ما احدث مما يخالف كتاباً او سنة او أثراً أو اجماعاً، فهذه الضلالة، والثاني: ما احدث من الخير، لاختلاف فيه لواحد من هذا، فهذه محدثة غير مذمومة<sup>(٣)</sup>، تابعاً في ذلك الامام الشافعي .
- ٨ - قال ابن دقيق العيد: ما ذكرناه من المنع، فتارة يكون منع تحريم وتارة منع كراهة، ولعل ذلك يختلف بحسب ما يفهم من نفس الشرع من التشديد في الابتداء بالنسبة الى ذلك الجنس او التخفيف، الا ترى أنا اذا نظرنا الى البدع المتعلقة بأمور الدنيا لم تساو البدع المتعلقة بأمور الاحكام الفرعية في الشريعة ولعل الأولى: لا تكره أصلاً، واذا نظرنا الى البدع المتعلقة بالأحكام الفرعية لم تكن مساوية للبدع المتعلقة بأصول العقائد<sup>(٤)</sup>.
- ٩ - وقال ابن حجر الهيتمي عن حديث: كل بدعة ضلالة: وهو محمول على المحرمة لاغير، وقد نقل رأي العزبما يشير الى انه يتابعه على رأيه<sup>(٥)</sup>.
- ١٠ - قال في قواعد الاحكام: السماع بالحداء ونشيد الاشعار بدعة لا بأس بسماع بعضها<sup>(٦)</sup>.
- ١١ - قال النووي: لو قال «بعد الخروج من الحمام»: ادام الله لك النعيم على سبيل المؤالفة، وغير ذلك من الدعاء، فلا بأس به<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر لسان العرب مادة بدع/ وانظر فيض القدير/ ج ١ ص ٨٤، في نقله رأى ابن الاثير عن النهاية.

(٢) السابق ص ٨٣.

(٣) عن فيض القدير ص ٨٣.

(٤) الاحكام ج ١ ص ١٥٩.

(٥) الفتاوى الحديثة ص ١٥٠، ١٥١.

(٦) ج ٢ ص ٢١٦. (٧) الاذكار ص ٢٣٧، وهذا أولى من قولنا: نعيماً.

- ١٢- وقال: وأما ما اعتاده الناس من المصافحة، بعد صلاتي الصبح والعصر، فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه، ولكن لأبأس به، فإن أصل المصافحة سنة... ثم استشهد برأي العز بن عبدالسلام<sup>(١)</sup>.
- ١٣- قال ابن علان على هامش الاذكار: يكره الجلوس للتعزية، عند الشافعية، لانه محدث وهو بدعة، قال النووي: وهذه كراهة تنزيه، اذا لم يكن معها محدث آخر محرم، والا صارت محرمة<sup>(٢)</sup>.
- ١٤- قال النووي: روي عن كثير من الشافعية: القول باستحباب تلقين الميت بعد الدفن ولم ينكر ذلك، بل ظاهر عبارته: انه يؤيده، مع انه بدعة، ونقل عن ابن الصلاح أنه يقره<sup>(٣)</sup>.
- ١٥- وقال النووي أيضاً: الدعاء على اعضاء الوضوء لم يجيء فيه شيء عن النبي عليه السلام، وقد قال الفقهاء: يستحب فيه دعوات جاءت عن السلف<sup>(٤)</sup>.
- ١٦- وقال: قال بعض اصحابنا: من دخل المسجد فلم يتمكن من صلاة تحية المسجد «لحدث، أو شغل» يستحب ان يقول أربع مرات: سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر، فقد قال به بعض السلف، قال النووي: وهذا لا بأس به<sup>(٥)</sup>.
- ١٧- وقال: قال بعض اصحابنا: يستحب للمتوضيء ان يقول في ابتداء وضوئه بعد التسمية: أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله، ثم قال النووي: وهذا لا بأس به، الا انه لا اصل له من جهة السنة ولا نعلم ان احداً قال به<sup>(٦)</sup>.
- ١٨- لاحظ هذه الاقوال من النووي ثم قارنها مع قوله، معلقاً على حديث الباب: فانه صريح في رد كل البدع<sup>(٧)</sup>، تجد انه لم يلتزم بقوله هذا في حكمه على كثير من المحدثات.
- ١٩- قال ابن حزم: من البدع ما لا يؤجر عليه صاحبه، ويعذر بها قصد اليه من

(١) الاذكار / ص ٢٣٧. (٢) السابق ص ١٣٦. (٣) السابق ص ١٤٨.

(٤) السابق ص ٣٠.

(٥) السابق ص ٣٤.

(٦) السابق ص ٢٩.

(٧) شرح مسلم ج ١٢ ص ١٦.

الخير، ومنها ما يؤجر عليه، ويكون حسناً، وهو ما كان أصله: الاباحة، وهو ما كان فعل خير جاء النص بعموم استحبابه، وإن لم يقرر عمله في النص، ومنها مذموم<sup>(١)</sup>.

٢٠- وقال علال الفاسي: ولا تشمل البدعة: فتاوى المجتهدين، ولو ابتكروا قولاً لم يسبقوا إليه إذا كان له مستند شرعي<sup>(٢)</sup>.

٢١- قال ابن تيمية: وأما العادات فهي مما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه فالأصل فيها العفو وعدم الحظر<sup>(٣)</sup>!

٢٢- القرافي تبع العز بن عبد السلام في القول بانقسام البدعة<sup>(٤)</sup> عن الاعتصام ج' ص ١٩٠. وعن قال أيضاً بانقسام البدعة الى أقسام حسنة وقيحة الغزالي وابن الجوزي وآخرون كثيرون من أئمة السنة والجماعة.

٢٣- قال الشيخ ابو الفرج ابن الجوزي رحمه الله تعالى: وقد جرت أحداث لا تصادم الشريعة، فلم يروا بفعلها بأساً. وكما قال الحسن البصري عن بدعة القصص في المسجد: نعمت البدعة، معللاً ذلك بقوله:

كم من أخ يُستفاد، ودعوة مستجابة قال «اي ابن الجوزي»: قال الحسن ذلك لأن الوعظ مشروع، ومتى اسند المحدث الى أصل مشروع لم يذم<sup>(٥)</sup>.

(و) وقفة مع أقوى المتشددين في امر البدعة وهو الشاطبي رحمه الله تعالى: (٥)  
لقد تكلم عن البدعة في كتابه القيم «الموافقات»، ويظهر ان ذلك لم يكن كافياً

(١) الاحكام لابن حزم ج ١ ص ٤٣.

(٢) مقاصد الشريعة ص ١٨٤.

(٣) مجلة منار الاسلام عدد ١١ / سنة ١٤٠٥/١٠ هـ من مقال للاستاذ عبد السلام البيوزي.

(٤) وعن قال أيضاً بانقسام البدعة الى أقسام حسنة وقيحة: الغزالي وابن الجوزي وآخرون.

(٥) هو اقواهم في العلماء المتأخرين لا السابقين.

(٦) تلبيس ابليس ص ٢٧، ٢٨.

لايضاح رأيه مفصلاً، فعمد الى تأليف كتاب ضخيم من مجلدين، أفاض فيه، في موضوع الابتداع، وأتى على كل جوانبه، وناقش المعتدلين، وفصل ادلة التحريم لجميع البدع، من المعقول والمنقول والاجماع، ويكاد الذي يقرأ كتابه هذا يخرج بانطباع شديد: أن البدع كلها ضلالة، ولا يسعه بعد ذلك ان يرخص في شيء من ذلك، وهذا الكتاب هو العمدة في مذهب السلف المعاصرين له والمتأخرين ممن يعيشون في زماننا هذا، متعقبين كثيراً من الأمور التي يرون أن الناس قد احدثوها بالنكير الشديد، وهم مع ذلك تراهم شديدي الحرص على إحياء أمور بزعم سنتها، الى درجة الخروج عن اطارهم نفسه، أحياناً، كالاتزام بالسلام على المصلي، وتعجيل الافطار بصورة مريبة، فقد ذكر عن بعضهم: أنه يفطر قبل الأذان بعشر دقائق أو أكثر، وكترك سجدة التلاوة في فجر الجمعة والمداومة على الترك، وانكار صلاة ركعتين قبل الجمعة، وبعد الاذان في المسجد، وتشديد الانكار على المصافحة بعد الصلاة، وانكار قنوت الفجر . . . الخ، وقد الفت في ذلك كتب مطولة في سرد البدع في مختلف العبادات.

لأنكر شدة إعجابي بالشاطبي، ولاسيما من خلال موافقاته، واكثر ما اعجبني فيه عقليته المتفتحة والمرنة، وعبقريته الابداعية الاجتهادية، فهو لم يكتف كغيره من الأصوليين بالتكرار بل أضاف إضافات نعتز بها في مجال التأصيل الفقهي، ولكن هذا لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات على موقفه من البدع في الاعتصام، وهي ملاحظات ارى انها تشكل دعماً للمعتدلين، وتوهن من تشدده، كأني بعقليته الجباره تأبى أن تؤسر وتحجر في الاعتصام، فكان كمن شيد سوراً قوياً عالياً لا يعلى ولا ينحرق، ولكنه أحس بذلك فعمد الى فتح بعض المنافذ، ليصبح بذلك رأيه مقنعاً لنفسه ولغيره، مما حدا بالشيخ علال الفاسي أن يقول: ولكن منهج السلفيين أولى، لانه يسد المجال أمام تبرير المبتدعات في الدين، ولايحول في الوقت نفسه دون الانسان والتطور في مسائل العاديات<sup>(١)</sup>، فانظر للشاطبي مثلاً:

- ١ - قال: فخرج بذلك العلوم الخادمة للشريعة، لان اصولها موجودة في الشرع<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - وقال: فلو كانت لاتضاهي الامور المشروعة لم تكن بدعة - لانها تصير من باب الأفعال العادية<sup>(٣)</sup>.

(١) مقاصد الشريعة/ ص ١٨٤ . (٢) الاعتصام ج ١ ص ٣٧ . (٣) السابق ص ٣٩ .

- ٣ - وقال: كل ما اخترع من الطرق في الدين، مما يضاهاى المشروع، ولم يقصد به التعبد، فليس ببدعة<sup>(١)</sup>.
- ٤ - وقال: واذا ترك ما لا بأس به حذراً مما به البأس فليس ببدعة، بل من التقوى، وكنارك المشابه حذراً من الحرام<sup>(٢)</sup>.
- ٥ - وقسم البدع الى قسمين: (أ) الاضافية (ب) والحقيقية، والاضافية هي المشروعة من وجه، دون وجه، كجعل المصاحف في المساجد للقراءة، آخر صلاة الصبح، ويوم الجمعة، فالقراءة في المسجد امر مشروع في الجملة، الا ان تخصيص المسجد بها على ذلك الوجه هو المحدث، وعرف الحقيقية: بأنها التي لا يدل عليها دليل شرعي ما<sup>(٣)</sup>.
- ٦ - قال: ليس من شأن العلماء اطلاق لفظ البدعة على الفروع المستنبطة، فكذا: لا يطلق على دقائق فروع الاخلاق انها بدعة، لان الجميع يرجع الى اصول شرعية، ومن ذلك التصوف<sup>(٤)</sup>.
- ٧ - نقل عن المتصوفة، التزامهم بالعزائم دون الرخص، مع مخالفة ذلك للحديث، ثم قال وظاهره: انه بدعة استحسبها قمعاً للنفس عن الاسترسال في الميل الى الراحة<sup>(٥)</sup>.
- ٨ - قال: الاضافية على ضربين (أ) أحدهما يقرب من الحقيقة (ب) والثاني يبعد منها حتى يكاد يعد سنة محضة<sup>(٦)</sup>.
- ٩ - قد يكون اصل العمل مشروعاً، ولكنه يجري مجرى البدع من باب الذرائع<sup>(٧)</sup>، ومن أمثلة ذلك: قد يجتمع في النافلة ان تلتزم التزام الرواتب، وعلى وجه محدود، وتقام في الجماعة في المساجد فذلك ابتداع<sup>(٨)</sup>.

(١) السابق ص ٤١. (٢) السابق ص ٤٣. (٣) السابق ص ١٧٢ ج ١. (٤) السابق ص ٢٠٨.

(٥) السابق ص ٢١٤ ولاحظ كيف اكنفى بتوجيه رأيهم دون انكار ظاهره مما يشعر بالموافقة.

(٦) السابق ص ٢٨٧.

(٧) اكثر من هاجم مبدأ «سد الذرائع» ابن حزم، واعتبره مذهباً متناقضاً وقائماً على الظن الحرام، وقال على اسلوبه العنيف: واذا حرم شيئاً حلالاً خوفاً تذرغ الى حرام فليخص الرجال خوفاً ان يزنا.

الاحكام ج ٢ ص ٧٥٥.

(٨) السابق ج ١ ص ٣٤٤.

١٠- ومن الاضافية: ان يكون اصل العبادة مشروعاً، الا انها تخرج عن الاصل بغير دليل، توهماً انها باقية على اصلها، تحت مقتضى الدليل، وذلك بان يقيد اطلاقها بالرأي، او يطلق تقييدها به، مثل: تخصيص الايام الفاضله بأنواع من العبادات التي لم تشرع لها تخصيصاً - كصوم يوم الجمعة - ونصف شعبان<sup>(١)</sup>.

١١- كل عمل اصله ثابت شرعاً، إلا أن في اظهار العمل به، والمداومة عليه ما يخاف ان يعتقد انه سنة، فتركه مطلوب في الجملة، من باب سد الذرائع<sup>(٢)</sup>.

١٢- ثبت في الاصول: ان الاحكام الشرعية خمسة، نخرج عنها الثلاثة، فيبقى حكم الكراهية والتحریم، فاقتضى النظر: انقسام البدع الى قسمين: محرمة ومكروهة<sup>(٣)</sup>، ولكن هذا مشكل مع قوله ﷺ: كل بدعة ضلالة، ولكي يتخلص من الاشكال، لجأ إلى ما ذكره الاصوليون من انقسام حكم الكراهية الى تحريمية وتنزيهية، ثم رجح في مفهوم البدعة المكروهة: كراهية التحريم، لتدخل تحت وصف الضلال، قائلاً: ان تعيين الكراهية التي معناها نفي الاثم، واطلاق ذلك على البدعة المكروهة، فما لا يوجد عليه دليل شرعي<sup>(٤)</sup>.

وبالتأمل نجد أن الاشكال لازال قائماً، لا سيما اذا لاحظنا تكملة الحديث: وكل ضلالة في النار، مما يشعر: بان الضلالة المعنية في الحديث هي ضلالة ارتكاب المحرم، وكراهية التحريم غير التحريم، ثم إنه وافق ان تطلق كراهية التنزيه على ماله اصل في الشرع، ولكن يعارضه امر آخر معتبر في الشرع، فيكره لأجله، لا لأنه بدعة مكروهة، فقوله: لا لأنه بدعة مكروهة تحكّم منه، ومخالفة لما ابتدعه من مفهوم البدعة الاضافية<sup>(٥)</sup>.

١٣- البدعة المحرمة تنقسم الى صغائر وكبائر، فكبائر البدع: ما أخل بأصل من الضروريات، وما لا فهو صغيرة، ولكنه كما فعل في المحرمة والمكروهة،

(١) السابق ج ٢ ص ١١ . (٢) السابق ج ٢ ص ٣٢ .

(٣) السابق ص ٣٦ .

(٤) السابق ص ٥٠ ، ٥١ .

(٥) انظر تعريف الاضافيه رقم ٥ .

ولاحظ ثغرة وحاول سدها فلم تنسد باحكام؛ كذلك هنا فإنه استدرك قائلاً:  
لكن البدع جميعها راجعة الى الاخلال بالدين . . . وعليه فكل بدعة كبيرة، ولما  
لاحظ التناقض، عاد فقال: ان الاخلال بضرورة النفس كبيرة ولكنها على  
مراتب، ادناها لا يسمى كبيرة، كالخدش، وكذا في ضرورة المال، كما في  
سرقة اللقمة<sup>(١)</sup>.

١٤- ثم قسم البدع قسمة رابعة: الى ما هي كلية في الشريعة، كبدعة التحسين  
والتقبيح العقليين، والى جزئية كبدعة الاقامة في العيدين والتي تعتبر من اللمم  
المرجوفه العفو<sup>(٢)</sup>.

١٥- وتناقض آخر: ولا يتحقق دخول البدع الجزئية تحت الوعيد بالنار، وان دخلت  
تحت الوصف بالضلال . . . وعليه: اذا اجتمع في البدعة وصفان: الجزئية  
والتأويل، صح ان تكون صغيرة، كمن نذر أن يصوم قائماً لا يجلس ومن حرم  
على نفسه شيئاً من اللذائذ المباحة، ومن شروط القول بصغائر البدع: ١-  
عدم المداومة ٢- عدم الدعوة اليها. ٣- عدم الجهر بها في المجتمعات،  
وبخاصة اذا كان ممن يُعتد به؛ فان العوام اتباع كل ناعق، ولذا فإن البدعة  
تكبر منه في عين المقلد العامي لمكانه منه ٤- عدم استصغارها فهنا عدة  
تناقضات: ١- توصف بالضلال ولا تدخل تحت الوعيد، بالنار، وهذا مناف  
لقوله في الحديث: وكل ضلالة في النار. ٢- كيف توصف بالضلال وتكون  
مرجوة العفو، أو من اللمم؟

١٦- قال: فان جاء الابتداع في العاديات من ذلك الوجه: «ما فيها من التعبد - مثل  
كون النكاح مثلاً يخضع لاحكام شرعية- صح دخول الابتداع في العادات كالعبادات  
والافلا<sup>(٣)</sup>.

١٧- لما اغلق باب الابتداع، فتح باباً آخر، وهو باب المصالح المرسله، ولما قال

(١) السابق ج ٢ ص ٥٧ - ٥٩.

(٢) السابق ج ٢ ص ٥٩، ٦٠، كيف يستقيم ذلك مع قوله: كل بدعة ضلالة، وليس هذا نقضاً لأصله؟!.

(٣) السابق ص ٨٠، وعليه؛ فان قول الشيخ علاء الفاسي، استنتاجاً مما فهم من رأي الشاطبي:  
فالعاديات ليست من البدع، لا يصح على اطلاقه هكذا /مقاصد الشريعة ص ١٨٣.

المعتدلون: المصالح المرسله يرجع معناها الى اعتبار المناسب الذي لا يشهد له اصل معين، وهذا موجود في البدع المستحسنة؛ ذكر بين البدع والمصالح فرقاً، ثم قال: والبدع كالمضادة للمصالح المرسله، لان موضوع المصالح ما عقل معناه على التفصيل، والتعبيدات من حقيقتها ان لا يعقل معناها على التفصيل، والمصالح ثلاثم مقاصد الشرع بخلاف البدع التي هي إما مناقضه لها او مسكوت عنها، ولذا يمكن القول: ان الخلاف يشبه ان يكون لفظياً، حتى انه لاحظ هذا في رده على العز؛ إذ قال: والظاهر ان العز سمي المصالح المرسله بدعاً، بناءً على انها لم تدخل أعيانها تحت النصوص المعينة، وان كانت ثلاثم قواعد الشرع<sup>(١)</sup>.

١٨- قال في الموافقات: كره مالك سجدة الشكر، ونقل عن ابن رشد قوله: الوجه في ذلك: انه لم يره مما شرع في الدين. . . إذ لم يأمر بذلك النبي ولا فعله. . . الخ.

أقول: هذا عجيب من مالك ومن ابن رشد ومن الشاطبي - رحمهم الله تعالى -؛ ذلك ان سجدة الشكر ثابتة في السنة الصحيحة العملية، عملها النبي عليه السلام في مواضع ومناسبات شتى، وعملها الصحابة (رضي)؛ فقد ثبت انه عليه الصلاة والسلام سجد واطال السجود عند أخذ. . . قائلًا: فسجدت لله تعالى شكراً، وكحديث ابي بكر (رضي): كان النبي ﷺ اذا جاءه أمر يُسرّ به خَرَّ ساجداً شكراً لله تعالى<sup>(٢)</sup>.

١٩- ان قوله: ان عموم لفظ الضلالة ثابت لكل بدعة<sup>(٣)</sup>؛ وقوله: جاء في الاحاديث المتعددة والمتكررة في اوقات شتى: ان كل بدعة ضلالة، وان كل محدثة بدعة، ولم يأت في آية ولا حديث: تقييد ولا تخصيص، ولا ما يفهم منه خلاف ظاهر الكلية فيها؛ هذا القول من الشاطبي اليس منقوضاً، بما عرفته عنه فيما مضى؟، ولا سيما: تقسيمه البدعه إلى اقسام بحثيث مختلفه، اليس هذا تقييداً للبدعة؟، فمن اين لك ان تقول: البدعه بدعتان: محرمة ومكروهة،

(١) ج ١ ص ١٩١؛ ج ٢ ص ١٣٤.

(٢) انظر اعلام الموقعين ج ٢ ص ٤٠٩، المثال التاسع والستون.

(٣) الاعتصام ج ٢ ص ٤٩.

والمكروه اعم من ان يكون مكروها تنزيهاً أو تحريماً؟، وان تقول: البدعة بدعتان، كلية وجزئية؟، وان تقول البدعه بدعتان، كبيرة وصغيرة؟ وان تقول البدعة بدعتان حقيقية وازرافية؟، وان تميز بين ما هو من العبادات وما هو من العاديات؟، اوليس كل هذا تقييداً وتخصيصاً؟!

(ن) ووقفه مع الحديث نفسه:

ان كلمة «منه» في الحديث لا تحتمل إلا احد معنيين: التبعض، وبيان الجنس، قال في معنى اللبيب: وكثيراً ما تقع «البيانية» بعد: ما، ومهما، وهما بها أولى، مما يرجح لي: انها هنا: لبيان الجنس<sup>(١)</sup>، وقوله عليه السلام: من احدث في امرنا: واضح في الخراج المحدث اذا كان من الدين، وانتفى بذلك: ما يفهم من ظاهر: كل بدعة ضلالة، لأن مفهوم الحديث: من أحدث في أمرنا ما هو منه، فهو ليس بمردود، وقد فهم ذلك القاسم (رضي). حين سئل عن رجل له مساكن، فأوصى بثلاث ثلاث مساكن، هل يجمع له في مسكن واحد؟ فقال، نعم، ثم استشهد بالحديث: حدثني عائشة (رضي): انه عليه الصلاة والسلام، قال: من عمل عملاً...، ذكر ذلك ابن رجب وقال: ومراده: ان تغيير وصية الموصي الى ما هو احب الى الله وانفع جائز.<sup>(٢)</sup>

وقد صرح بهذا المفهوم ايضاً ابن رجب: ويدل بمفهومه على ان كل عمل عليه امره فهو غير مردود.<sup>(٣)</sup>

ولو كانت كل محدثة بدعة؛ فانه ينبغي ان تكون الصيغة هكذا: من أحدث في امرنا شيئاً فهو رد، ولأصبح هذا القول صحيحاً، على افتراض ان كل محدث بدعة، ولما كان عند ذلك من فائدة للتخصيص بقوله: ما ليس منه - وهذا عبث يبرأ منه قول الشارع عليه السلام؛ وعليه ينتج: ليس كل محدثة بدعة، واذا اعترض علينا بحديث: كل محدثة بدعة، قلنا: يحمل المطلق على المقيد، وانما حملنا المطلق دون العكس، لان حمل المطلق على المقيد إلغاء لبعض المطلق فقط دون العكس، فانه الغاء للمقيد كله، واعمال نص كامل وهو المقيد، وبعض المطلق عند

(١) معنى اللبيب ج ١ ص ٣١٩ . (٢) جامع العلوم ص ١٤٢ . (٣) السابق ص ١٢٩ .

التعارض، اولى من الغاء احدهما كاملاً، ويعتبر عندئذ المقيد مبيّناً للمطلق، لاناسخاً<sup>(١)</sup>.

وإذا اضيف الى ذلك: ان المقيد في البخاري ومسلم، وليس كذلك المطلق؛ صار حمل المطلق الأقل ثبوتاً على المقيد الأصح سنداً اولى من العكس والله أعلم. ولقد فهم هذا التقييد كثيرون غيري، من ذلك ان ابن حجر الهيتمي قال: والحديث: محمول على المحرمة لا غير<sup>(٢)</sup>.. وابن رجب يقول: من عمل عملاً اصله مشروع ثم ادخل فيه ما ليس بمشروع، او اخل فيه بمشروع، فهو مخالف للشريعة، ولكن لا يقال ان عمله مردود على الاطلاق وانما هنا مجال للنظر في مقدار الاخلال وموضعه من الاصل<sup>(٣)</sup>.

ح - كلمة لا بد منها:

لا أدري بعد هذه الجولة الطويلة، في هذا الميدان الشائك، بماذا خرج القارئ الكريم؟ وفي أي العدوتين سيكون؟، ولكنني أنا سأحاول ان اخرج برأي وسط، لا أغمض معه العين إزاء أقوال المعتدلين، لكي لا ألحظ ما تنطوي عليه من المجازفات والمحدورات اذا أخذت على إطلاقها، ولا أذهب في الوقت نفسه مع المتشددين، مما يضطرنني كما اضطرهم إلى تكلفات، بل وتناقضات كثيرة، فضلاً عما يؤدي إليه ذلك التشدد إن أخذ على إطلاقه: من تضيق ما جعله الله واسعاً، والحرمان من مميزات هذه الشريعة السمحة المرنة، لا سيما في جانب المعاملات او ما يسمى بالعاديات. إن الجمع بين الاتجاهين ممكن جداً، فلا مفر من المصير إليه عندئذ، جرياً مع قاعدة: «اعمال الدليلين اولى من الغاء احدهما»، وذلك بأن نقول: إن امر العقائد والعبادات ينبغي ان يتوقف فيه على ما ورد به الشرع، وإن لا يزداد فيه شيء ولا ينقص، ولا يغير ولا يبدل، لأن هذا الامر ليس معللاً إلا بالتعبد والتوحيد الخالص، والايان بالغيب، ومن جهة أخرى، فانه ينبغي ان يسعنا فيه ما وسع من هم خير منا، وأعلم منا بما يليق بجناب الحق سبحانه، والرأي مهما كان خالصاً في هذا المجال فلن يسلم من العثار، و التغيير أو الزيادة خرق لكمال

(١) اصول التشريع / على حسب الله / ص ٢٢٨ . (٢) الفتاوى الحديثه ص ١٥٠ .

(٣) جامع العلوم ص ١٣٠ - ١٣٨ .

الدين وتشويه لجماله، وسماحته، ويسره، وخروج عن الهدى الى الهوى، ثم يجب أن يعلم: ان أول ما بدأ التحريف في الأديان، انما كان من جهة ما أحدثه أهل هذه الأديان - علماءهم او رؤسائهم - ثم تابعهم العامة على ذلك، كما هو ديدهم على السدوم؛ وخلاصة القول: أننا مع التشدد الى أقصاه في امر العقائد والعبادات، أما الاخلاق والعادات والمعاملات وسائر التصرفات فيما يتعلق بسير الحياة الدنيا وأمور المعاش والاجتماع، فهذه لها جانبان واعتباران؛ ١- جانب ما كان متلبساً بوجه تعبدى ٢- وجانب ما كان من الامور المباحة «او المسكوت عنها» التي ليس للشارع فيها نص بطلب أو نهي، اما الجانب الاول، فهذا هو الذي قسموا الابتداع في حقه إلى أقسام، بحسب ملاءمته لنصوص الشرع، وقواعده أو منافرته، ودرجة الملاءمة، والمنافرة، وفي إهمال هذا النظر في هذا القسم أخطار ومحاذير تؤدي إلى تحريف الشريعة، وتشويه مقاصدها، والخروج عن قواعدها وضوابطها، مما قد ينتهي إلى ابطال الشريعة كلية، وفي هذا العصر بالذات أحدثت بدع كثيرة، قد يصل بعضها الى درجة الكفر او الكبيرة.

\* ومن ذلك مثلاً: تأثر بعض علماء المسلمين وحمله لواء الدعوة الاسلامية ببدعة الاشتراكية تلك البدعة التي لو طبقنا عليها قاعدة الشاطبي فيما قرره في جانب البدعة الاضافية لما قلنا بها. لمجرد وجود نصوص وقواعد تتسع لبعض أفكارها ومفاهيمها، مع وجود تعارض شديد في الوقت نفسه مع نصوص وقواعد أخرى<sup>(١)</sup>.

\* ومن ذلك ايضاً: شيوع فكرة التأمين، وقبول هذا العقد حتى من قبل بعض علماء ومفكري المسلمين، مهملين الجانب التعبدى العقائدي الذي فيه، فضلاً عن مخالفته لبعض الاحكام الشرعية الواجب مراعاتها في العقود بعامة، دون ان نقف عند بعض الجوانب التي قد يشهد لها بعض الاصول بالاعتبار، وذلك طبقاً للقاعدة نفسها التي قررها الشاطبي في العاديات، او في البدع الاضافية.

(١) اقرأ الحوار بين الدكتور مصطفى السباعي «رحمه الله»، وبين الشيخ محمد الحامد ومحمد رواس قلعه، حول الكتاب الذي عنوان له السباعي: اشتراكية الاسلام»، ورد ذلك الشيخ الحامد/ مجلة حضارة الاسلام العدد العاشر السنة ٣/ ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.

\* ومن ذلك أيضاً بدعة التغرّب في القوانين والنظم<sup>(١)</sup> والعادات والافكار مما له صلة بعقيدة الأمة ومنهج حياتها، ومما ينطوي على جانب تعبدى .

\* ومن ذلك بدعة الحزبية القاتلة التي يوشك ان تلتهم الاخضر واليابس . وان تأتي على كل مقومات هذه الأمة، واطر ما في هذه الاحزاب ادعائها عدم مناقضة برامجها ومناهجها وشعاراتها للاسلام، فتجد تحت الويتها وضمن تنظيماتها ومؤسساتها مسلمين من مختلف المستويات .

\* ومن ذلك بدعة العلمانية، والحكم بغير ما انزل الله تعالى، هذه هي البدع وأمثالها التي ينبغي ان توجه جهود الدعاة والمصلحين والمفكرين الى اعلان الحرب عليها بكل الوسائل، وبلا هوادة، وليس بدعة المسيحة، أو بدعة البنطال، أو بدعة عذبة العمامة، أو بدعة تلقين الميت، أو بدعة تأخير الافطار وتعجيل السحور، فهذه وأمثالها من البدع الصغائر التي يرجى لها العفو كما قال الشاطبي رحمه الله تعالى .

وأما ما كان من الأمور المباحة، فهذا لا حرج فيه بشيء ونفعه على أية صورة، وفي اي زمان، ونأخذه في كل مكان، ولكن ضمن حدود التصور الاسلامي، وذلك انه ينبغي ان يبقى على البال دوماً، أن الاسلام يصنع كل فكر وكل حركة وكل سلوك، وكل فعل أو قول، بصغته التعبدية، بمعنى انه ليس معنى كون الشيء مباحاً أن أكون فيه طليقاً من كل قيد، فعدم الاسراف مثلاً قيد، وعدم قصد التشبه قيد، وعدم الخروج عن قواعد الذوق الاسلامي قيد، وهكذا<sup>(٢)</sup> .

## ٦ - بعض ما يرشد اليه الحديث :

\* الاسلام دين كامل، واف بجميع متطلبات الامة في جميع العصور، بحيث لا

---

(١) ذلك ان القوانين المعمول بها في شتى اقطار العالم الاسلامي، هي قوانين غربية المصادر، كلاً أو بعضاً .

(٢) قال المناوي : ان المباح حيث يخشى ان يؤول فعله مطلقاً الى مكروه أو محرم، ينبغي اجتنابه، كالاكتثار من الطيبات، مثلاً، فانه يجوز الى كثرة الاكتساب الموقع في أخذ ما يستحق، أو يقضى الى البطر، واقل ما فيه: الاشتغال عن مواقف العبودية - فيض القدير ج ١ ص ١٩٧ .

- يحتاج الى افكار وآراء الآخرين، حينما تكون مخالفة لمنهجه واصوله.
- \* قال المناوي: أبى الله ان يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته، بان يتوب منها<sup>(١)</sup>.
- \* ميزان صلاح العمل وقبوله: الموافقة للشرع.
- \* كل عمل او قول يمكن ارجاعه الى اصل شرعي فهو مقبول.
- \* لا يجوز التقرب الى الله تعالى إلا في حدود ما شرع، ولو خلصت النية.
- \* ينبغي الاهتمام بنشر السنة ومحاربة البدع وأهل البدع، وإبطال المنكرات.
- \* المأخوذ بعقد فاسد لا يملك ويجب رده على صاحبه<sup>(٢)</sup>.
- \* النهي يقتضي الفساد، كما ذكر في كتب اصول الفقه<sup>(٣)</sup>.
- \* إبطال جميع العقود المنوعة، وعدم وجود ثمرتها<sup>(٤)</sup>.
- \* يحرم المُبتدع سواء كان هو الذي ابتدعه، أو قلده فيه غيره.
- \* يدل الحديث بمفهومه على البدعة الحسنة، «اخذاً من قوله: ما ليس منه» فان مفهومها ان من البدع ما هو منه، اي ترجع الى أصل معتبر من اصول الاسلام، وبهذا يلتقي الحديث مع حديث: من سنَّ سنة حسنة كما سبقت الاشارة الى ذلك، ومع قول ابن مسعود<sup>(٥)</sup>.

## ٧ - مناقشة :

- س١ ( عرف البدعة .
- س٢ ( ما هي البدعة الاضافية، مثل لها .
- س٣ ( مثل لبدعة واجبة (ج٣ - الاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله ورسوله، وذلك لان حفظ الشريعة واجب، ولايتأتى حفظها الا بمعرفة ذلك، تدوين اصول الفقه، علم مصطلح الحديث<sup>(٦)</sup> .
- س٤ ( مثل لبدعة محرمة . جد٤ - مذهب القدرية والجبرية والمرجئة<sup>(٧)</sup> .

(١) فيض القدير ج١ ص ٨٣ .

(٢) نيل المرام ج٢ ص ٢٠٧ . (٤،٣) الاحكام ج٢ ص ٢٨٣ .

(٥) «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» .

(٧) السابق ص ٢٠٤ .

(٦) قواعد الاحكام ج٢ ص ٢٠٤ .

- س٥ ) مثل للبدعة المكروهة ج٥ - زخرفة المساجد<sup>(١)</sup> .
- س٦ ) ما حكم المصافحة عقيب الصلاة . ج٦ - مباحة<sup>(٢)</sup> .
- س٧ ) هل تجوز رواية الحديث عن المبتدع ج٧ - اختلف العلماء في ذلك بين مبيح ومحرم، ومن المحرمين أحمد بن حنبل، ومن المجيزين ابن حزم، قال ابن حزم: من يشهد بقلبه ولسانه: انه لا إله الا الله، وان محمداً رسول الله، وان كل ما جاء به حق، وانه برىء من كل دين غير الاسلام، فهو المؤمن المسلم، ونقله واجب قبوله اذا حفظ ما ينقل، يعني: تقبل رواية المبتدع<sup>(٣)</sup>، وراجع مانقلته عن ابن سيرين، من شرح مسلم ج١ ص٨٤، وقال ابن حجر: لا ينبغي رد كل مبتدع ولو كُفّر، لان كل طائفة تدعى ان مخالفيها مبتدعون، مما يستدعي رد جميع الطوائف<sup>(٤)</sup>؛
- س٨ ) ما الفرق بين الرويتين في الحديث ج٨ (رواية عائشة «من عمل . . . أعم، لانها تشمل المخترع ومن قلده .
- س٩ ) بين علاقة الحديث، بحديث الاعمال بالنيات ج٩ - حديث الاعمال بالنيات، ميزان للاعمال في باطنها، وهذا الحديث ميزان لها في ظاهرها، اي ان الحديثين يشكلان معاً جناحي العمل المقبول<sup>(٥)</sup> .
- س١٠ ) اذكر فرقاً بين المصالح المرسله والبدع ج١٠ - المصالح يشهد لها اصل بالاعتبار وتلائم مقاصد الشريعة، وهي معقولة المعنى، بخلاف البدع .
- س١١ ) هل الاستحسان من البدع، ولماذا ج١١ - لا، لأنه يستند الى اصل كالمصالح المرسله<sup>(٦)</sup> .
- س١٢ ) اذكر خمسة من اضرار الابتداع .
- س١٣ ) هل كل بدعة ضلالة، ناقش ذلك في ضوء ما تقدم .
- س١٤ ) كيف يعامل المبتدع ج١٤ - مما ذكره العلماء قديماً: المهجران والمقاطعة، ولو

(١) السابق ص ٢٠٥ .

(٢) السابق ص ٢٠٥ .

(٣) راجع بقية البحث في رواية المبتدع في كتاب المصباح ص ١٣٢ . (٥) جامع العلوم / ص ١٢٨ .

(٦) قال الشاطبي: استحسان العقل لدليل شرعي لا يعد استحساناً لرجوعه الى الادلة وان كان بغير دليل فذلك هو البدعة التي تُستحسن الأصول التشريع ص ١٩٥ .

أكثر من ثلاثة أيام، والتشهير به ببدعته، ولو ميتاً ليتجنبه الناس، والمقاتلة، والضرب، والسجن، كما ضرب صبيغ، وسجن الحلاج، ولا يسلم عليه، ولا يرد عليه السلام، ولا يوقر بل يُهان، ولا تقبل شهادته، وقيل لا تقبل روايته للحديث، ولا يُعين في مناصب مهمة، واني مورد بعض اقوالهم في ذلك للدلالة على شدة تخوفهم (رضي) من البدع وانتشارها بين الناس، ولتحذير المسلم اليوم من مبتدعي هذا الزمان، الذين كفروا ببدعتهم، خاصة: ففي حديث: «من اتى صاحب بدعة ليوقره، فقد اعان على هدم الاسلام» وقال سفيان الثوري: «من جالس صاحب بدعة لم يسلم من احدى ثلاث: (١) إما ان يكون فتنة لغيره. (٢) او يقع بقلبه شيء يزل به. (٤) او يقول: والله لا أبالي ما تكلموا به. واني واثق بنفسي، وفي حديث نبوي: «من احدث حدثاً او اوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: «من أصرَّ على فعل البدع وتحسينها فانه ينبغي ان يعزَّر بما يردعه وامثاله عن مثل ذلك»<sup>(٢)</sup>. وقال المقدسي: من منكرات الضيافة: ان يكون فيها مُبتدع يتكلم في بدعته، فلا يجوز الحضور معه إلا لمن يقدر على الرد عليه، وان لم يتكلم ببدعته، جاز الحضور مع اظهار الكراهية له، والاعراض عنه<sup>(٣)</sup>، ولا تنس أخي المسلم أن هذه المعاملة القاسية، ليست مع مسلم ملتزم بالاسلام، يخاف الله ويتقيه، ولكن تلبس ببعض البدع الجزئية والصغائر، فمثل هذا، فليجد منك العطف ولين الجانب، والاحذ بيده برفق شديد، حتى تلزمه السنة وتجنبه بدعته بحكمة زائدة، وإياك والغلظة والجفاء، فانها يورثان التهادي والتحدي، ولا تنس أننا نفتقد الآن سيف الحسبة، فلم يبق إلا لسان المحبة.

(١) الاعتصام ج ١ ص ٧٤، ص ١١٤، ص ١٣٠

(٢) رسالة النية ج ١ ص ٢٥٣.

(٣) مختصر المنهاج ص ١٣١.